قوله اذا تابعه بجميع زاد في التسهيل تابعا لابن السراج او شبه جمع نحو ما جاني احد الا زيد الا لوابع
قوله مكسور قال في التسهيل تبعا لابن السراج او معرف باللام الجنسية الخامس قوله
غير محصور شرط تفرد به لم يذكره احد وقد قال في المتوسط انه كالحاجة اليه لانه احترز به
عن العدد والجمع لا يطلق على الاعداد كما هو نص عليه في باب العدد السادس ما اشترط
من تعذر الاستثناء عكس ما على المحمود فانهم شرطوا للوصف بها صلاحية الاستثنا
نص عليه في التسهيل وغيره وقال ابو حيان لا نكاد نجد عليه والمسئلة مبسوطة في حاشية الخفي
وكذا ما افترقت فيه الان غيره قوله الا اللغيه وسوى سوا اجعلا على الالح ما الغير جعلا
فيه امود الاول بفتح العين المهملة وضم الدال المشددة مع كسر الميم بعدها ياء ساكنة
ابن مخطوط وابو حيان وابن هشام في الجامع الثاني ظاهر كلامه انها تستثنى بالثلاثة وهو
ظاهر كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه الا بالمكسورة وعليها اقتصر في الشذور ووضع اليها في الكافية
المحدودة وقال ابن عصفور لم يضرب احد سوى المكسورة فان استثنى
ما عدا ها فبالقياس عليها الثالث ما صحح من مراد فيها الغير في اللغة العرب بسائر
وجوهه وانه لا يلتزم فيها النصب على الظرفية صحح ايضا في اكثر الكتب وبالغ في نصرته في
شرح التسهيل وقد قال ابو حيان انه لا سلف له في ذلك الا الزجاجي والذي نص عليه
سيبويه والبصريون انها ظرف لا يتصرف الا في الشعر وشنع عليه ابن الحاجب قال ابو حيان
وليس الحجة لابن مالك فيما اورده من الشواهد لان الآيات منها محمل ضرورة وسيبويه
مصرح بتصرفه في الشعر والاحاديث لا يحتج بها على الآيات لقواعد النحو بل لما تقرر غير
مرة واقوى ما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب اما بي سواك وهو من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه مع ان كلام الفراء حاكيه يدل على قلته انتهى وقد وافق ابن مالك
البصريون في كتابه سبك المنظوم وصرح بتضعيف القول بانها كغير وذهب طائفة الى انه يستعمل
ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا واختاره ابن هشام الخامس مفارق سوى غير في امرين ان المستثنى
بغير قد يحذف في نحو ليس غير فلانا في سوى فان سوى تقع صلة للموصول وحرفا في الفصيح
خلافا في قولهم ليس ولا يكون قد توهم انهما اذا يان ارتحلا للاستثنا وليس كذلك
بل هما الناقصتان والمنصوب خبرهما قوله الا اللغيه الشذور والعبارة له وبخلا وعدا
وحاشا فمخصوص او منصوب يساوي الاخيرين في الثلاثة وليس كذلك فالنصب اكثر في خلا

وعدا

وعدا والجر اكثر في حاشا وقد بين ابن الحاجب قوله الا اللغيه وانجرار قديرى
هو راى الجرمي والجمهور على ان نصبه بفعل محذوف والشذور قوله وحيث
جرا فحرفان كما هما ان نصبا فعلان قال ابو حيان لو زعم زاعم انهما حال الجر اسمان
جرا ما بعدهما بالاضافة لغير وسوى لم يمكن بعيدا وكما قبل انهما حال النصب حرفان
نصبا حملا على الاسماء لانهما متوافقان نعم لم يبعد ولا حجة في تعلق كون الوقاية
بهما على الفعلية لان نون الوقاية قد تتصل بالحرف كحواني وليبتني قوله ولا تصحبها ما في
التسهيل وبما قبل ما جاء قوله وقيل حاشى وحاشا ظاهره ان هاتين اللغتين في حاشا
الاستثنائية وليس فيما في حاشا التي هي اسم بمعنى الفقرية والبراءة من السوء و
تنوب وتلحقها اللام قال ابو حيان وقد صرح الصفار بان حاشى لا تستعمل في الاستثنا
تنبيه اهمل الثلاثة من ادوات الاستثناء بيد وتختص بالاستثنا المنقطع كما
ذكر في التسهيل وما حكى الاستثنا بها الخليل واهملوا وسيبويه يضا شرط المستثنى
منه وهو ان يكون نكرة مبهمة ذكره في التسهيل والجامع

باب الحال قوله الكا

الحال ما بين هيئة الفاعل والمفعول لفظا او معنى فيرد مورد الاول يرد عليه الموكدة فانها
قسم الجنسية وليات بما يفيد خلافه وقد سلم من ذلك قول الشذور وسيف فضل سبوق لبيان هيئة
صاحبه او تاكيد عامله او مضمون الجملة قبله وفيه من اقسام الحال الموطية ولا يرد عليه
المقدرة والمحكية لرجوعها الى ما تقدم نعم قال في المغني يشكل عليه قولهم في جاء زيد والشمس
طالعة ان الجملة الاسمية حالية مع انها لا تنحل الى مفرد وهي بعضه فاعل ولا مفعول ولا هي موكدة
وقد اولها ابن جني على معنى جاء زيد طالعا الشمس عند جلسته فيكون الحال والنعت السببي
يجريان بالدار قيما ساكنها ورجل قايم غلمانه وقال ابن عمرون هي مولدة تقول ضحكت منكرا وجوه
التي يرد عليه الحال الجملتين هيئة المبتدا وفي سبك المنظوم الحال ما ذكر لا يقاع معنى فيه
من دليل هيئة فاعل ومفعول او مضاف اليه او مجرور عنه او خبر قوله وزيد في الدار قيما
وهذا زيد قيما قال في المتوسط لقايل ان يقول هما غير مضافين للمقصود لان زيدا
ليس بذي الحال والتزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتدا
وفي الحال معنى الفعل الذي هو الظرف والتنبيه او الاشارة وذكر غير صاحب يجاب بان صاحب
الحال ضميره المستكن في الظرف وفي اسم او اسير قوله الا اللغيه الحال وصف فضلة منتصب